

الإقطاع الإسلامى

أصوله وتطوره - دراسة مقارنة

تمهيد فى مدلول الإقطاع والاقطاعية - أصول الاقطاع فى الإسلام : العامل الدينى والمؤلفة قلوبهم - العامل الاجتماعى - العامل الاقتصادى - صفايا الرسول أو قطائمه الخاصة - الخلفاء الراشدون والإقطاع - عمر وتنظيمه - المراعى والإقطاع - المعادن واقطاعها - أصول الإقطاع بين الشرق والغرب - الأوضاع الجديدة التى أثرت فى انتشار الاقطاع الإسلامى منذ العهد الأموى : العامل السياسى أو تطور الخلافة إلى ملك - اتساع رقعة الدولة الإسلامية وبرز ظاهرة «الألجاء» (Fendalisation) وهى صورة من الإقطاع الإسلامى - ثراء الدولة الإسلامية وتترف أولى الأمر - شخصية ولى الأمر - الولايات الإقطاعية - تطور الإقطاع الإسلامى إلى إقطاع حربى - بنو بويه يمهدون - السلاجقة والإقطاع الحربى وأهدافه .

أقدم ما عرف عن النظام الإقطاعى فى الإسلام ، ما ورد عن النبى على أثر قيام الدولة الإسلامية فى المدينة بعد هجرته إليها ، حيث أضحى رأس الحكومة الإسلامية الناشئة ؛ ولا يعنينا ، فى هذا المقام ، أن نوغل فى الزمن السحيق لنرى صوراً من الإقطاعات القديمة ، تقرب من هذا النظام أو تبعد عنه : فى العصر الفرعونى أو فيما تلاه من عصور كعصر البطلمة ، أو بعض صور منه فى العصر الرومانى ، كذلك فى بلاد فارس أو الجزيرة العربية ؛ ولا يعنينا بعد هذا ، أو لا يدخل فى نطاق هذا البحث ، أن نبحت الصور السيئة أو الجانب الكريه الذى تطور إليه الإقطاع فى العصر الحديث ، من تملك أراضى الدولة ، لصفوة مختارة ، ليس من الضرورى أن تكون خير الناس ، بغير ثمن ، أو بثمان اسمى .

والإقطاع أو الإقطاعية أو النظام الإقطاعي ألفاظ جرى العرف والتاريخ على أنها مترادفات للسوء والعهود البائدة ، بل إن كل سوء ومكروه أو ظلم واستبداد ، إنما يوصم بالاقطاع أو الاقطاعية ، كما وصفت به حالة فرنسا قبيل الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الميلادي . على أنها ظلت بهذا المعنى حتى العصور الحديثة . ولقد أوضح المؤرخون خصائص المجتمع الذي يسوده هذا النظام ، وفصلوا أركانه ، بأنه مجتمع جامد طبق البنيان ، وصل في تطوره إلى حد التطرف من حيث اعتماد فريق منه ، انحدار إلى الطبقات الدنيا ، على فريق آخر تنسم ذروة الرفعة ، واغتصب لنفسه كل الحقوق والامتيازات كما اختص بوظائف هي من أخص وظائف الدولة في العرف الحديث . ولم يكن استعمال المؤرخين وغيرهم من بحاث العصور الوسطى الغربية ، لهذا اللفظ والتقنين لأحداثه مجتمعة ومتفرقة ، إلا بعد نهاية العصر الإقطاعي ؛ وربما كان هذا الجانب من أبرز ما يميز الإقطاعية الغربية عن النظام الإقطاعي في الإسلام ، ذلك الذي بدأ بهذا اللفظ وبقوانينه ، بشكل ساذج بسيط وهدف لإصلاح حيوى ، لا يخفى وراءه السوء الذى تطور إليه فيما بعد .

ثم إن ما تفعله بعض الحكومات الحديثة من إقطاع المقاطع في الأرض البور الصالحة للزراعة ، لفريق من الناس ، هذا بيع ولا يدخل في معنى الإقطاع التاريخي ، كما أن الإقطاعات في العصر النبوي ، أغلبها من أرض « الموات » المحتاجة إلى إصلاح واستغلال ؛ أما الأرض المزروعة فعلا ، فقد قيدت تقييداً كبيراً رغم أن التثويح وما ينضاف إلى الدولة الإسلامية ، كانت من حق القائمين وهم رجال الجيش (في الفئء والغنائم) .

وينصب البحث ، بعد هذا العرض العام للصور المختلفة لمذلول الإقطاع والإقطاعية على دراسة الإقطاع الإسلامي ، وهو الذى يعيننا ، منذ نشأته في العصر النبوي وانتشاره وتطوره في الدولة الإسلامية ، مبرزين خصائصه كما تنطقها الحوادث .

أضحى الرسول رأس الحكومة الإسلامية على أثر هجرته إلى المدينة . وبدأ له في ذلك الوقت المبكر عدة عوامل دفعت إلى هذا التشريع .
وأهم عامل هو العامل الديني ، إذ اقتضى ما استهدفه من نشر الإسلام ودعم قواعده ، أن يتألف على الإسلام من يرى تأليفه صلاحاً ، والمؤلفة قلوبهم بنص القرآن من بين المستحقين للصدقة ، جاء في حقهم : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم » (١) ، ولا ينبغي لفظ الصدقة أن تكون ما لا منقولاً أو عقاراً ثابتاً وقد شملت النوعين فعلاً ، ومن العقار الثابت الأرض ؛ كما لا ينبغي معنى الصدقة أن تسمى الأرض الممنوحة إقطاعاً ، ودلت الشواهد الكثيرة على أنها منحت تحت هذا الاسم كذلك .
وأهم وثائق الإقطاع التي كتبت لهذا الغريق ، فيما يبدو ، وثيقة إقطاع تميم الداري وإخوته ، كتبها لهم على بن أبي طالب بأمر الرسول عام ٩ من الهجرة (٦٣٠ م) وهي :

« نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه »

« لتييم الداري وإخوته في سنة تسع من الهجرة بعد منصرفه »

« من غزوة تبوك في قطعة آدم من خف أمير المؤمنين على وبخطه »

« نسخته كهيئته »

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« هذ ما أنطى محمد رسول الله نعيم »

« الداري وإخوته حَبِرون والمرطوم »

« وبيت عينون وبيت إبراهيم وما فيهن »

« نطية بت بذمتهم ونفذت وسلمت ذلك لهم »

« ولأعقابهم فن أذاهم أذاه الله ، فن أذاهم »

« لعمري الله . شهد أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن
 الخطاب وعثمان بن عفان ، وكتب علي بن
 « أبي طالب وشهد »^(١)

جُدد الكتاب في عهد أبي بكر ، ولما تم فتح فلسطين على عهد عمر بن الخطاب ، اشترط الخليفة في كتاب أرسله إلى عمرو بن العاص بفلسطين ، ألا يسلم الدارين أقطاعهم إلا إذا جلا أهل القرى المقطعة عنها وإلا « فهي لهم وأحق بهم »^(٢) . أكثر من ذلك ، حدد عمر نوع الملكية وحقوق المقطعين فجعل الأقطاع وقفاً ، بمعنى لا يملك المقطعون بيع رقبته ، واشترط عليهم أن يكون ثلث خراجهم صدقة لأبناء السبيل وثلث لعبادته وثلث الأخير للدارين^(٣) . وأقر الأمويون هذا الإقطاع ، بل إن الخليفة سليمان بن عبد الملك ، كان إذا مر بهذه القطيعة لم يعرج عليها ويقول : « أخاف أن تصيبي دعوة النبي »^(٤) . ولم يتعرض لهذا الأقطاع أحد من الأمراء والولاة إلا الأمير سقمان بن أرتق^(٥) ، وإلى فلسطين من قبل السلاجقة ،

(١) ابن عساكر : التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٤ ، العمري : مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٤ ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٣ ص ١١٩ - ١٢٢ ، المقرئ : ضوء الساري بمعرفة خبر تميم الداري (مخطوط) ورقة ١٦٥ ، ١٦٦ ، مجير الدين الحنبلي : الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل ج ٢ ص ٤٢٩

(٢) صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٢٠ . ١٢١ ، التاريخ الكبير : ج ٣ ص ٣٥٣

(٣) ضوء الساري ورقة ١٦٨ ، صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٠٤ .

(٤) ضوء الساري ورقة ١٦٧ ، البلاذري : فتوح البلدان ص ١٣٥ .

(٥) الأمير قطب الدين سقمان بن أرتق بك بن اكسب التركاني ، ولي فلسطين نيابة عن تتش أخى السلطان ملكشاه السلجوقي ، وكان تتش قد أقطع الشام كله (مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٥ ، القلانسي : ذيل تاريخ دمشق . صفحات ١٣١ - ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، وغيرها ... السلوك (نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة ، ج ١ ص ٨٦ ، ٢٤٩ ، ٤٤١ ، أبو المحاسن النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٠٦ ، ١٤٧ ، ١٥٩ ، وغيرها ... سيد أمير علي : مختصر تاريخ العرب (ترجمة رياض رأفت ، ص ٢٧٧) .

في القرن الخامس الهجري ؛ إذ استفتى الفقهاء في شرعية بقاءه لسلالة الدارين حتى ذلك الوقت ، فهم من أفتى بعدم جوازه بحجة أن النبي أقطع ما لا يملك ؛ غير أن الشيخ الغزالي ، حين استفتى ، طعن في الفتوى السابقة ، وقال بصحة الإقطاع ، مستدلاً بالحديث « زويت لي الأرض ، فرأيت مشارقتها ومغاربها.... » وعقب قائلاً : « فوعده صدق وكتابه حق »^(١) وعلى أساس هذا الرأي ظل الإقطاع بأيدي أصحابه .

وترجع أهمية هذا الإقطاع ووثيقته إلى بقاءها حتى القرن العاشر الهجري والسادس عشر الميلادي ، ومن رأى الوثيقة من المؤرخين : ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ (١١٧٥ م) ، وابن فضل الله العمري المتوفى سنة ٧٤٢ هـ (١٣٤١ م) وأبو اليمن مجير الدين الحنبلي المتوفى سنة ٩٢٧ هـ (١٥٢٠ م) وظلت حتى القرن العاشر الهجري حجة للدارين ، يستنصرون بها ولي الأمر القائم إذا تعرض لهم أحد بمكروه فيما يتعلق بجيازتهم وتوارثهم ذلك الإقطاع . والوثيقة محفوظة في صندوق من الأبوس وملفوفة في خرقة حرير ، ومعها كتاب من الخليفة المستنجد العباسي بتأكيد حقوقهم^(٢).

* * *

وأبورقية تميم ، بمنى الأصل ، سكن الشام ووفد مع من وفد على الرسول المدينة ومعه رهط الدارين ، عام ٩ هـ (٦٣٠ م) والراجح أنه أسلم بمكة قبل هجرة الرسول إلى يثرب ، وكتابه بالإقطاع كان تجديداً لما كتب في مكة . قال للنبي ، لنا جيرة من الروم ، لهم قرنتان ، يقال

(١) ضوء السارى ورقة ١٧٠ ، الشعرائي : الميزان (في الفقه) ج ١ ص ٢٠٨ ، مختصر تذكرة الإمام عبد الله القرطبي (للمؤلف السابق ، ص ١٠٤) .

(٢) مسالك الأبصار ج ١ ص ١٧٣ ، ١٧٦ ، التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٣ .
الأنس الجليل ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

لأحدهما خبرى والأخرى بيت عينون ، فإن فتح الله عليك الشام فهبهما لى »
قال : « هما لك (١) »

هذه قصة تميم واقطاع تميم . ومن الوفود التى جاءت فأسلمت فتألفها
الرسول : وفد طيء ، رأسهم وسيدهم زيد الخيل الذى سماه النبي
زيد الخير . أقطعه الرسول قرية فيند ، فى منتصف الطريق بين مكة
والكوفة ، وكتب له بذلك الإقطاع كتاباً (٢) ؛ ولما وفد حمزة بن مالك بن
نخط سيد همدان قال له الرسول : نعم الحى همدان ، ما أسرعها إلى
النضرو أصبرها على الجهد ، وفيهم أبدال وأوتاد الإسلام . أسلموا
جميعاً فكتب لهم النبي كتاباً أقطعهم به بعض مخاليف اليمن ؛ وأقطع وائل بن
حجر الحضرمى عقيق اليمامة ، وغير هؤلاء كثيرون (٣) . وبائع وفد
عقيل بن كعب الرسول على الإسلام فأقطعهم العقيق (٤) ، وكتب لهم
كتاباً بالاقطاع (٥) ، كما أقطع الرقاد بن عمرو بن ربيعة من جعدة ،
ضبيعة بالفلج (٦) وكتب له كتاباً (٧) . ومن أقطعوا تأليفاً على الإسلام ، رجل

(١) ضوء السارى ورقة ١٦٥ ، طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٠٧ ، الخطط ص ٥٠

(مجموعة Memoires, Edité Par G. Wiet)

(٢) طبقات ابن سعد ج ٢ ، ص ٨٦ ، تاريخ الطبرى ج ١ ص ٧٤٦ أ ، المقرئى :
إمتاع الأسباع (مخطوط) ج ١ ورقة ١٦٧ سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٩٤٧ ، السيرة
الخليبة ج ٣ ص ٣٤٩ ، السبيل : الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٣ ، مرصد الاطلاع ج ٢
ص ٣٧٠ ، ٣٧١ ، معجم البلدان ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٣) ابن سيد الناس : عيون الأثر (مخطوط) ورقة ١٧٥ ، ٣٦٥ ، وفاء الوفا ج ١
ص ١٩٠ ، الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٤) هذا العقيق باليمامة ، والمعروف أن فى بلاد العرب أربعة أعقة وهى عبارة عن
أودية قديمة شقها السيل ... (وفاء الوفا ج ١ ص ١٩٠ - معجم البلدان ج ٦ ص ١٩٨) .

(٥) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٦٦

(٦) الفلج وادى بين البصرة ومكة (معجم البلدان ج ٥ ص ٣٩٣ ، ابن خرداذبة
ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٧) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٦٧ .

من بنى سليم يقال له عبد العزى ، وهو راشد بن عبد ربه السليمى ، كما لقبه الرسول : أقطعه موضعاً يقال له رُهاط^(١) ، وعقد له على قومه وقال عنه « إنه خير بنى سليم^(٢) » .

هذه بعض أمثلة لإقطاعات الرسول ، للتأليف على الإسلام » وقد صلح إسلام هؤلاء المؤلفة قلوبهم ، ومنهم من أسهم فى الفتوح الإسلامية ومنهم من برز فى العلوم الدينية . فهذا تميم الدارى ، قيل إنه اشترك فى غزوة بدر ، مما يرجح إسلامه بمكة كما ذكر سابقاً ، وكان من أبرز الصحابة فى القراءة ورواية الحديث ، وروى له البخارى ١٨ حديثاً^(٣) . واشترك وائل بن حجر الحضرى فى الفتوح الإسلامية الكبرى ، شرقاً وغرباً ، على عهد الخليفة عثمان بن عفان ، فأقطعه موضع زُراره ومايليه بالعراق^(٤) وهكذا . على أنه يبدو أن مبدأ الإقطاع للتأليف على الإسلام ، كان موقوتاً بمدى تغلغل العقيدة فى قلوب معتنقيها ، حتى إذا ما امتزجت بها نفسه ، ووقر الإيمان فى سويدائه ، جاز لولى الأمر استرجاع الإقطاع إذا رأى المصلحة فى ذلك ، ودليل ذلك أن الأقرع بن حابس التميمى — وهو من المؤلفة قلوبهم — تقدم إلى أبى بكر ومعه عيينة بن حصن الفزارى ، واستنضعاه أرضاً ، فأنبرى عمر بن الخطاب ، وقال : « إنما كان النبی يتألفكما على الإسلام ،

(١) رهاط قرب مكة على طريق المدينة (ياقوت ج ٤ ص ٣٤١)

(٢) ابن كثير ج ٥ ص ٩٣

(٣) الجردانى : الجواهر اللؤلؤية فى شرح الأربعين النووية ص ٦٩ - ٧٦ حاشية ٢ ،

الزركلى : الأعلام ج ١ ص ١٦٦ ، النووى : فى الأربعين ص ١٠ ، ضوء السارى ورقة ١٦٢ ، البطراوى : تحفة الأنام من فضائل الشام (مخطوط غير مرقم الصفحات) ، ابن كثير : البداية والنهاية ج ٥ ص ٨٧

(٤) فتوح البلدان ص ٧٣ ، ٢٧٤ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص ٣٤٦ ، معجم البلدان

فأما الآن ، فأجهدا جهدكما » وقطع الكتاب (١) .

* * *

أراد الرسول بمنحه الإقطاعات كذلك أن يكافئ قوماً هم عدة الإسلام وأعلامه : في الجهاد أو الفقه أو الإدارة سواء ، ومثال ذلك إقطاعه فريقاً من الصحابة منهم : أبو بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وعلى بن أبي طالب . وكان إقطاع أبي بكر والزبير من أموال بني النضير في أعوام الرابع من الهجرة ؛ ويقول ابن عوف : « أقطعني الرسول وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا ... (٢) » ؛ والواضح أن الغرض الأول من إقطاع أمثال هؤلاء الصحابة ، هو تعويضهم عما فقدوه من أموال في سبيل الدعوة ، بعد هجرتهم إلى المدينة . وشملت الإقطاعات فوق ذلك ، بعض فقراء الأنصار ، مثل أبي دجانة سمالك بن خرشة الساعدي وسهل بن حنيف (٣) .

ومن العوامل التي دفعت الرسول إلى إقطاع الأراضي بجانب عامل الدين والعون الاجتماعي ، عامل الاستثمار الاقتصادي ، لاستصلاح الأراضي البور (الموات) لما في استصلاحها من رعاية لمصلحة المسلمين عامة ، وفائدة حيوية للمقطع والناس بما تنتجه من خيرات وكذلك للدولة بما يقرر عليها من رسوم كثرت أو قلت . لذلك أقطع الرسول هذه الأراضي للقادر على إحيائها واستثمارها . بل جعل شرط الإحياء ضرورياً . ويتضح هذا المعنى من قوله : « عادى الأرض - أى قديمها - لله ولرسوله ، ثم هي

(١) ابن حجر العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ ، فتوح البلدان ص ٣٩٨

(٢) امتاع الأسباع ج ٥ ورقة ١٠٤٦

(٣) فتوح البلدان ص ١٨ - ٢١ ، يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٢٦ - ٢٧ ، ولفنسون (أبو ذؤيب) : تاريخ اليهود ص ١٣٥ - ١٣٩ ، عيون الأثر ورقة ٢٩٨ - ٢٩٩

لكم من بعد ، فمن أحياء شيئاً من موات الأرض فله رقبته^(١) . ومن
أقطعوا الموات من أرض الدولة : الزبير بن العوام ، فقد عين له الرسول
إقطاعاً في موات البقيع بقلدر ركض فرسه ، فأجرى الزبير فرسه ورمى بسوطه
رغبسة في الزيادة . فلم يمانع الرسول وقال : « اعطوه من حيث بلغ
السوط »^(٢) . تقول أسماء بنت أبي بكر وزوج الزبير : « كنت أنقل النوى
من أرض الزبير التي أقطعها إياها رسول الله ، على رأسي ، وهي مني على
ثلاثي فرسخ »^(٣) ، وعلى هذا النحو كان لإقطاعه لبلال بن الحارث المزني ،
من أرض العتيق قدر ما يطيق إحياءه^(٤) .

من هذا وغيره ، كتب أبو يوسف في القرن الثاني الهجري : « ولا أرى
أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة ، حتى يقطعها ، فإن ذلك
أعمر للبلاد وأكثر للخراج »^(٥) ويؤكد هذه القاعدة التي استنتجها من إستقراء
ما وقع فعلاً بتساؤله في موضع آخر : « ما المصالح في أرض كثيرة لا يرى
عليها أثر زراعة ولا بناء لأحد ، ولم تكن فيئاً لأهل القرية ولا مسرحاً ولا موضع
مقبرة ، ولا موضع محتطبهم ولا موضع مرعى دوابهم وأغنامهم وليسته
ملك أحد ولا في يد أحد هي إذن موات ، وللإمام أن يقطع ذلك من
أحب ورأى وأن يؤجره ويعمل بما يرى فيه المصلحة »^(٦) .

أما صفايا الرسول وهي قطائع الخاصة فاقتصرت على أرض الحجاز

-
- (١) ابن آدم : الخراج ج ٣ ص ٦١ - ٧٤ ، الطواري : تكملة البحر الرائق على
كنز الدقائق ج ٨ ص ٣٨ .
(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٨١ .
(٣) إمتاع الأسباع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ .
(٤) السهودي : وفاء الوفا ج ١ ص ١٨٨ - ١٨٩ ، ١٩١ - ١٩٢ ، النجوم الزاهرة
ج ٢ ص ٢٣٣ - ٣٤٤ ، معجم البلدان ج ٦ ص ١٩٩ .
(٥) الخراج ص ٣٤ .
(٦) المصدر السابق ص ٣٦ .

لاختصاصه بفتحه ، وجاءت من حقه في خمس الخمس من النوى والغنائم . وهذا المعنى وارد في بعض الآيات القرآنية . قال تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل »^(١) . وقوله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذی القربى والیتامى وابن السبیل ، كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم »^(٢) ؛ وفي سورة الأنفال « يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم »^(٣) .

وحدث استصفاء الرسول لأموال بنى النضير في السنة الرابعة من الهجرة حين صالحوه على أن يخرجوا من بلده ولهم ما حملت الإبل وللرسول أرضهم ونخلهم والحلقة وسائر السلاح ؛ فصارت خالصة للرسول . ومن هذه الأراضي حاز النبي جزءاً لنوائبه ، وقسم الباقي بين المهاجرين ولم يعط الأنصار إلا اثنين فقيرين هما أبو دجانة وسهل بن حنيف^(٤) . أما خيبر فقد جزأها الرسول ثلاثة أجزاء ، قسم جزأين منها بين المسلمين وحبس جزءاً لنفسه ونفقة أهله ، وما فضل عن نفقتهم رده إلى فقراء المهاجرين^(٥) . وبعد انصراف الرسول من خيبر ، أرسل إلى أهل فدك يدعوهم إلى الإسلام ، لكنهم صالحوه على نصف الأرض ، فأضحى نصف فدك خالصاً للرسول ، وتطور أمر فدك بعد ذلك ، بين إقطاعها لآل محمد

(١) سورة الأنفال آية ٤١

(٢) سورة الحشر آية ٦

(٣) سورة الأنفال آية ١

(٤) عيون الأثر (مخطوط) ورقة ١٧٦ ، فتوح البلدان ص ١٩ - ٢١

(٥) فتوح البلدان ص ١٩ - ٢١ ، عيون الأثر ورقة ٢٩٥ - ٢٩٦ ، إمتاع الأسماع

واستردادها^(١) ثانية ويضاف إلى هذه الصفايا أرض ملكها وصية مخيريق اليهودى من الأحبار ، وصى بها للرسول^(٢) ، وكذلك كان له الثلث من أرض وادى الغزى^(٣) .

* * *

وعلى ضوء هذه القواعد العامة ، التى وضعها الرسول فى إقطاعه القطائع ، سار الخلفاء الراشدون من بعده ، على أنهم يختلفون عن بعضهم البعض ، فى مدى التوسع أو الاختصار ، فى تطبيقها ، فكل سار وفق ما بدا له صواباً ، دون الخروج على الأهداف العامة التى هدفت إليها الرسول ؛ مع النزول على الأوضاع الزمنية والجغرافية للدولة الإسلامية النامية .

ويعتبر أبو بكر الصديق من المقلين فى الإقطاع إلى درجة المنع ، فلم يعرف أنه أقطع أحداً ، سوى تجديد إقطاع للزبير بن العوام ، كان منحه من الرسول^(٤) . وانصب اهتمام عمر بن الخطاب على إقطاع أرض الموات بصفة خاصة ، لما رآه فى ذلك من النفع العام ، حتى أنه خرج يتقطع ما بقى من موات الأرض بالعقيق ، وقال : « أين المستقطِّعون ؟ » فاستقطعه خوَّات بن جبير الأنصارى^(٥) . ولم يقف اهتمام عمر عند مجرد إقطاع الموات ، بل نظم هذا الإقطاع ، فاذا كان الرسول قد اشترط

(١) فتوح البلدان ص ٢٩ - ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، الأوائل (مخطوط) ورقة ١٤١ ، ابن كثير ج ٥ ص ١٨٩ ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١ ، ولفنسون ص ١٧٢ - ١٧٣ وغيرها ...

(٢) ولفنسون ص ١٣١ - ١٣٢ ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٦

(٣) ولفنسون ص ١٧٢ .

(٤) خطط ص ٤٩ (Memoires ; T. 38) ، وفاء الوفا ج ١ ص ١٨٨

(٥) يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٥٧ ، فتوح البلدان ص ١٢ ، ١٥ ، ٢٦٧ ،

وفاء الوفا ج ١ ص ١٩١ ، أبو يوسف : الخراج ص ٣٤ ، الخطط ص ٥٣ (Memoires) .

الإحياء وجعله أساساً لبقاء الاقطاع في يد صاحبه ، فان عمر زاد وحدد مدة الأحياء بثلاث سنوات بحيث لو عجز المقطع عن استغلال إقطاعه خلال هذه المدة استرجعه منه أو استرجع القدر الذي لم يطق عمارته ، وتشدد في هذا حتى أنه كان يسترجع الاقطاعات التي منحها الرسول نفسه ، ما دام المقطع غير قادر على استغلاله ، فلا تتطعل أرض أو تحجر - كما يقول المصطلح هكذا فعل مع بلال بن الحارث المزني ، إذ استرجع منه ما عجز عن زراعته^(١) . أما الأرض العامر المزروعة فعلا ، والتي انتقلت إلى حوزة المسلمين ، بالفتح ، فيئاً كانت أو غنيمة ، فلم ير عمر إقطاعها ، مثل أرض السواد بالعراق ؛ حقيقة أنه أقطع جرير بن عبد الله البجلي وقومه بأرض السواد ، لبلائهم في وقعة القادسية عام ١٥هـ (٦٣٦ م) ؛ إلا أنه رأى استرجاع ما أخذوه بسبب تزايد عدد السكان ، قال عمر لجرير « لولا أني قاسم مسئول ، لترككم على ما أنتم عليه ، وإني أرى الناس قد كثروا ، فرُدوا ذلك » وقبل جرير فأجازه عمر^(٢) . كما أن عمر لم يقطع أحداً بمصر سوى ابن سنندر تنفيذاً لوصية الرسول فحسب^(٣) .

ولأن عثمان بن عفان توسع في منح الاقطاعات ، مما كان من أسباب النقمة عليه ، حتى لقد قال الناقمون : « إنما السواد بستان قريش » ؛ نجد أن علياً بن أبي طالب يحتاط في إقطاع القطائع ، ويحذر واليه في مصر في كتاب منه : « ولا تقطعن لأحد من حاميتك وحاشيتك قطيعة ... »^(٤) .

* * *

(١) إمتاع الأسباع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ ، ابن آدم ج ٣ ص ٥٧ ، أبو يوسف ص ٣٥ وفاء الوفا ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) فتوح البلدان ص ٢٦٧ ، ابن رجب : الاستخراج ورقة ١٥ ، ٣٠ .

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ١٣٧ - ١٣٨ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص

١٧١ - ١٧٨ ، ١٩٣ ، خطط ج ١ ص ١٥٦

(٤) النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٠٢ ، الإسلام والحضارة العربية ج ٢ ص ١٤٢

أما إقطاع المراعى فكان نادراً جداً ، وفى نطاق ضيق ، لأنها من المنافع العامة ؛ وفى إقطاعها لشخص أو جماعة حرمان لأهل القرى وغيرهم ، ولذلك نجد النبي يشير إلى هذا ، فى وثائق إقطاعاته التى منحها ؛ جاء فى وثيقة إقطاع همدان أنه لم يعطهم أى حق فى التفرد باستغلال المراعى ، وعبارته « لا يأكلون علفها ويرعون فيها^(١) » أى أجاز لهم أن يرعوا فيها كغيرهم من المسلمين ، بل إنه منع لإحياء بعض أراضى الموات بالزراعة ، ضماناً للصالح العام وتوفيراً لأرض الكلاً ، حتى يكون ذلك الجزء الذى استثناه « نبت الكلاً ورعى الماشية » . وقد حمى الرسول بالمدينة جهة البقيع ومساحتها ستة أميال مربعة ، وجعلها مرعى لحيل المسلمين من المهاجرين والأنصار . ومن أقواله : « المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء والكلاً والنار » ومعنى هذا ، أنه لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من أرباب المواشى عوضاً عن مراعى موات أو حمى^(٢) .

ولما جاء عمر بن الخطاب ، نظم استغلال المراعى ولم يقطعها ، ووضع لها القواعد الدقيقة ، كما هو شأنه ، وفى مصر ، أرض الريف ، فغدت كل قبيلة من القبائل التى استوطنت مصر بعد الفتح ، تخرج للارتباع فى جهة معينة ؛ فكانت قبيلة هذيل تخرج للارتباع فى بيا وبوصير ، وبلى فى منف وفهم فى أتريب وعين شمس ومنوف وهكذا^(٣)

ولم يعرف عن عمر بن الخطاب أنه أقطع المراعى إلا فى البصرة حين مصرها ، إلا أنه لم يعمم هذا ، بل أقطع رجلاً واحداً هو أبو عبد الله نافع ، إذ سأله أن يقطعه أرضاً قرب دجلة ليسرح فيها خيله ، فكتب له عمر كتاباً إلى عامله على البصرة وهو أبو موسى الأشعرى عام ١٧ هـ (٦٣٨ م) : « إن أبا

(١) الروض الأنف ج ٢ ص ٣٤٩ ، الأحكام السلطانية ص ١٧٦ - ١٧٨ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٧٦ - ١٧٨ .

(٣) فتوح مصر ص ١٤١ وما بعدها ج ٣ ص ٥٧ .

عبد الله نافع سألني أرضاً على شاطئ دجلة ، يغتلى فيها خيله ، فإن لم تكن من أرض الحزبية ولا يجزأ إليها ماء الحزبية فأعطيها إياه^(١) . والواقع أن عمر أقطع هذا الرجل على أساس أن أرضه مجاورة لتلك البقعة ، وأن أبا نافع كان أول من رعى فيها ، وأنها لا تضر أحداً^(٢) . كذلك أقطع على بن أبي طالب سويدا بن غفلة الجعفي مرعى لدوابه^(٣) .

والواضح أن القلة برزت في إقطاع المراعى . أما إقطاع المساكن ، فهذا أمر معروف منذ فجر الإسلام ، ويذكر عن النبي حين قدم المدينة أنه « أقطع الناس الدور^(٤) » وذلك للضرورة القائمة للتعمير والاستقرار ، وإسكان المهاجرين والنازحين ، وإقامة المدن والأمصار . وعلى هذا الأساس أقطع عمر بن الخطاب المساكن حين مصر الأمصار ، فثلاً يوم بدأ بناء البصرة عام ١٤ هـ (٦٣٥ م) أمر ببناء المسجد ودار الإمارة ، وإقطاع الناس المنازل ، وأول دار بنيت في البصرة هي دار نافع بن الحارث^(٥) . وفي بناء القسطنطين بمصر عام ٢١ هـ (٦٤١ م) أقطع كل واحد منطقة أو خطة لبناء داره ، فكانت خطة لمسلمة بن مخلد وخطة لعقبة بن نافع ... وغيرهما^(٦) .

وهناك مورد آخر ، جاء ذكره بصدد الإقطاع ، وهو المعادن المستنبطة من الأرض ؛ هذه لم يقطعها الرسول وإنما جعل استغلالها حقاً لمن يردّها أولاً ؛ مثل ملح مأرب باليمن ؛ استقطع الأبيّض بن جمال بن مرثد السبأى الرسول ، ملح مأرب ، فأقطعه إياه ، فقال الأقرع بن حابس

(١) فتوح البلدان ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ، يحيى بن آدم : الخراج

(٢) فتوح البلدان ص ٣٤٦ ، الاستخراج ورقة ٦٣ .

(٣) خطط ج ١ ص ١٥٦

(٤) إمتاع الأسماع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ .

(٥) فتوح البلدان ص ٣٤٣ .

(٦) فتوح مصر ص ١٣٢ - ١٣٩ ، النجوم الزاهرة ج ١ ص ٦٤ ، الانتصار

القيمي : « يارسول الله ، إني وردت هذا الملح وهو بأرض ليس (فيها غيره) من ورده أخذه ، وهو مثل الماء العذب (العذب) بالأرض » ؛ فاستقال الرسول الأبيض في قطيعة الملح ، فأجابه الأبيض : « قد أقلتك على أن تجعله مني صدقة » قال النبي : هو منك صدقة . وذلك على اعتبار أن القطيعة صارت له بمجرد قبول الرسول إقطاعها له أولاً . وحينئذ أصدر الرسول بقراره في إقطاع المعادن : « هو مثل الماء العذب من ورده أخذه (١) » . وقد فعل رجل من أهل اليمن مثل ذلك فأقره الرسول (ص) إقطاعه (٢) .

أى أن الرسول أجاز حيازة المعادن لمن يرده أولاً ، لكنه لا يقطع ، أما ظهور بعض المعادن في إقطاع بلال ، فيما بعد ، فذلك لم يكن معروفاً أو ظاهراً يوم تسلم إقطاعه من النبي . وكان إقطاعه مجرد أرض موات ؛ من ذلك استنتج صاحب الأحكام السلطانية أن المعادن الظاهرة لا تقطع ، وبالتالي إن عرف بالأرض معدن ولو لم يكن ظاهراً للعيان ، فهذه لا تقطع كذلك ؛ أما إذا لم يعرف كما في إقطاع بلال ، فيجوز إقطاعه بمعنى بقاء المعدن الذى يظهر فيما بعد في الإقطاع في يد المقطع (٣) .

تلك هى أصول الإقطاع في الإسلام ، ويلاحظ أن الفكرة نبتت لأول مرة في الدولة الإسلامية ، خلال العشرة سنين الأولى من القرن الأول الهجرى وأوائل القرن السابع الميلادى ، وأنها لم تعد مجرد إجراء فرعى تنظيمى ، لحأ إليه ولى الأمر ، من بين ما لحأ إليه من نظم وتشريعات ، كى يمنح بعضاً من الرعايا مساحات معينة من الأرض ، إن ملكاً وإن استغلالاً ، لأسباب ماثلة لديه ، وهو فى حل من أن يمنح أولاً يمنح ، بل اعتبرت من الصدقة لفريق من المقطعين ، وربما كان هذا المعنى هو الذى دفع المقرئى فيما بعد

(١) إمتاع الأسع ج ٥ ورقة ١٠٤٥ ، الإصابة ج ١ ص ١٤

(٢) الإصابة ج ١ ص ١٤ ، يحيى بن آدم : الخراج ج ٣ ص ٧٦

(٣) الماوردى ص ١٨٢ ، ١٨٧ - ١٨٧ ، خطط ج ١ ص ١٥٥ .

لأن يقول: « وإنما القطائع على وجه النقل من خمس ما أفاء الله »^(١) . وهذا ما جعل للإقطاع الإسلامي صفة المنحة الشخصية ، التي ظلت بارزة في الدولة الإسلامية خلال العصور اللاحقة ، حتى في أقصى مراحل تطور الإقطاع الإسلامي ونضجه .

ولما كنا بصدد دراسة الأصول الأولى للإقطاع الإسلامي ، فلا مندوحة لنا من التعرض لأصول الإقطاع الغربي ، وهذه يمكن أن يقال إنها تنفق مع أصول الإقطاع في الإسلام ، من حيث دلالة الإقطاع اللفظية على مساحة معينة من الأرض يمنحها ولي الأمر لبعض رعاياه ، مع اختلاف الدوافع والنتائج التي ترتبت على المنح في كل من الشرق الإسلامي والغرب المسيحي مع وجود التشابه الكثير في التفصيلات الفرعية لكل من النظامين . وأقدم أصول عرفت للإقطاع الغربي . هي الأحداث التي وقعت خلال العصر الميروقنجي في القرن السادس الميلادي بصفة خاصة ، حين نشب نزاع حاد وحشي بين أبناء وأحفاد كلوئس Clovis نظراً لما جروا عليه من تقسيم الملك كلارث خاص عقب وفاة كل ملك ، ثم بين هؤلاء الملوك من الفرنجة وكبار الأرستقراطيين في القرن السابع الميلادي . نسلت هذه الأحداث الخطيرة ، اختلالاً في الأمن واضطراباً شاملاً في المناطق الواقعة بين نهري الرين واللوار ، قلب إمبراطورية الفرنجة ومسقط رأس الإقطاع الغربي ، وزاد الأمر سوءاً أن عجزت الحكومة إبانئذ عن حماية الأمن أو تأمين حياة رعاياها ، مما أتاح الفرصة إلى ظهور ونمو فريق من الرعايا الأثرياء الأقوياء لجأ إليهم جيرانهم من مفتقدي الأمن وطلاب الدعة ، فوجدوهم أجدى من الحكومة وأقرب مثلاً منها في تحقيق رغبتهم الحيوية وفي نظير هذه الحماية ، كان لا بد من لقاء لها ، أخذ هذا اللقاء صورة خدمات يقدمها أولئك اللاجئون ، وكيفما كانت أهداف هذه القلة من الجيران الأقوياء ، سواء أكانت للإفادة من الفوضى

السياسية الكاثنة في تنمية قواتهم أو ثرواتهم ، أو للقيام ببلور سياسى ، فقد احتاجوا فعلا إلى خدمات آخرين يرتبطون بهم شخصياً ، ولم تكن هذه الخدمات المطلوبة سوى الأعمال العسكرية .

تطور فريق من الناس إذن إلى نوعين من تلقاء أنفسهم تحت الأحوال السائدة : سادة وأتباع ، ويعتبر هذا التطور أقدم أصول للإقطاع الغربى ومن هنا جاءت كلمة « تابع » عن الأصل الكلتى Gwas بمعنى خادم أو ولد صغير ، وصارت في اللاتينية Vassus . أما أصول الأرض الإقطاعية التى توزع على أولئك الأتباع أو على الفلاحين ، فترجع كذلك إلى هذا العصر الميروفنجى ، وجاءت عن طريق تأجير الأراضى إليهم ، وربما كان الأصل الأقدم راجعاً إلى عصر الرومان ، في كيفية زراعة الأبعاديات الكبيرة في فلسطين مثلاً وتسمى Latifundia أو المستعمرات الزراعية Colonate (١) ؛ بل إن الميروفنجيين منحوا قطعاً من الأراضى على سبيل الهبة أو الرزقة Beneficium فأضحى الممنوح مديناً لكرم المانح وسخائه . وفي الحالات القصوى ربما اعتبر التابع أو الممنوح الحر عبداً لحاميه أو مانحه القوى . غير أن الأمثلة على هذه الحالات سواء في الحماية أو المنح لم تكن من الكثرة في العصر الميروفنجى بحيث نقول إنها كانت منتشرة وشائعة قبل منتصف القرن الثامن الميلادى ؛ كما أن ارتباط المنحة ، بالتبعية التى تؤدى معنى القيام بخدمات معينة واضحة المعالم كان نادراً في تلك الفترة ، ووضح هذا في العصر الكارولنجى خلفاء الميروفنجين ، حين احتاج بيبين الثانى Pepin II وشارل مارتل Charles Martel إلى مزيد من القوة الحربية فأكثر من الأتباع ومنح الضياع ، حتى يستطيع التابع تجهيز نفسه حربياً ولا سيما وأن الفارس في ذلك الزمن كان العامل الحاسم في الحروب ، ومنحت تلك الضياع في

(1) Lot (F.) : The End of the Ancient World & the Beginnings of the Middle Ages (Lond , 1931) ; pp. 107-114.

أغلب الأحيان تملكاً لا استغلالاً ، والملاحظ أن بعض هذه المنح كان من الأملاك الشخصية أو الميراث الشخصى لبيين أو شارل ، والبعض الآخر من الضياع الملكية Fiscali أى الأملاك الخاصة بالملك بوصفه ملكاً . وسار شارلمان على هذا النحو فكثير أتباعه ، كما منح أولئك الأتباع أراضيهم لغيرهم فتكونت طبقة أخرى من أتباع الأتباع Subvassals ، بل صارت التبعية شرفاً ؛ ولم يأت آخر القرن التاسع حتى غدت هذه الطريقة عامة . وخلال فترات الاضطراب التى اقترنت بالغزو الخارجى من جانب النورمان أو الصقالبه Slavs أو العرب أو المجريين بدت الحاجة ماسة دون صغار الملاك إلى التماس الأمن ، ولما تعارضت هذه الحاجة مع حرصهم على الإبقاء على منزلتهم الاجتماعية كرجال أحرار ، لم يكن أمامهم سوى حل واحد بسيط هو دخولهم ضمن طبقة المحاربين الممتازين Qualified Warriors التابعين لكبار السادة ، بمعنى آخر أُلجأوا أملاكهم إلى أولئك السادة ثم استردوها منهم ثانياً كإقطاع ، وعرفت هذه العملية بالإلحاء Feudalistic^(١) وفيما يتعلق بالمراعى فى الإقطاع الغربى ، فإن استغلالها يتفق من بعض الوجوه مع استغلال المراعى فى فجر الإسلام . إذ اعتبرها الإقطاع الغربى ملكاً عاماً Common لأهل القرى ؛ فاجتمع القروى فى تلك العصور هو أكبر أركان الحياة كلها^(٢) . وهذا هو وجه الاتفاق ، أما وجه الخلاف فإنها تابعة للسيد فى الإقطاع الغربى . ويتولى هو تنظيم استغلالها بين المزارعين التابعين له ؛ ورغم أن مؤرخى الإقطاع فى العصور الوسطى الغربية ، قد فرقوا بين نوعين من المراعى : مراعى فقيرة وأطلقوا عليها كلمة Pasture وأخرى

(1) Ganshoff : Feudalism ; pp. 5, 16-23

Orton (C. W.) : Outlines of Med. Hist. (Camb., 1924) ; p. 112 ;

C. M. H. Vol. III ; p. 458 ; H. G. T. II p. 1. : ٢٣ انظر ما يلى ص

(٢) كوبلاندى : الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا (ترجمة الدكتور محمد مصطفى

غنية بالحشائش والكلأ وعرفوها باسم Meadows ؛ إلا أن استغلال النوعين يختلف من حيث إن كليهما يعتبر ملكاً عاماً للمتفعين فبينما قام استغلال النوع الأول على أساس إرسال عدد معين من الماشية لكل زارع ، قام استغلال النوع الأخير على أساس تخصيص مساحات معينة أو حصص معينة لكل أسرة ، تختلف سعة أو ضيقاً بحسب عدد أفراد الأسرة ، أى أن المساحة تناسب تناسباً طردياً مع عدد الأسرة ، لأن العبرة في تلك العصور بالعدد ؛ وعموماً ، اعتبر الإقطاع الغربي المراعى ، اشتراكية قروية^(١) ؛ وبمعنى آخر ، تتفق تفاصيل الاستغلال للمراعى في المجتمع الإقطاعى الغربى مع نظائرها في الإسلام ؛ أما إقطاع المراعى في الإسلام واستغلالها لحساب السيد الإقطاعى ، فهذا ما حدث فى عصر المماليك فيما بعد .

بقيت أصول الإقطاع الإسلامى الأساس الأول الذى يركن إليه ولاية الأمور فى المنح الإقطاعية التى أخذت بعد ذلك تنتشر منذ العهد الأموى فصاعداً ، فظلت فكرة الاستثمار الاقتصادى مثلاً ، فى إحياء الموات وتعجير الأراضى ، وفكرة مكافأة العاملين فى الإسلام ولا سيما رجال الجيش وهكذا . إلا أن انتشار الإقطاع وتطوره فيما بعد ، لم يستند إلى تلك الأصول فحسب ، بل طرأت أوضاع جديدة على الدولة الإسلامية ، ساعدت على هذا الانتشار ، وأول هذه الأوضاع : تحول الخلافة إلى ملك منذ عهد معاوية ابن أبى سفيان (٤٠ - ٦٠ هـ - ٦٦٠ = ٦٨٠ م) ولقد استلزم هذا التحول الخطير استكثار الأنصار ، وتكوين عصبية قوية لحماية ووقاية هذا النظام الحديد ومن ناحية أخرى لإقناع البرعية بما آل إليه أمر الحكم فى البلاد ، ولبلوغ هذا الهدف استأدى معاوية ومن جاء بعده ، فيما استأدوا من وسائل وسبل ، ظاهرة الإقطاع ، للتمكين لأنفسهم وأسرهم ؛ ودليل هذا المعنى واضح فى الإقطاع الكبير الذى منحه معاوية للحسن بن على ، وذلك على أثر تنازله

عَنِ الْخِلَافَةِ فِي ربيع الأول سنة ٤١ هـ (٦٦١م)^(١) ، يوضح أن معاوية إنما أراد بذلك ، ألا يكون الحسن بن علي مركزاً تحاك حوله الدسائس ، ودعامة للتهديد والمساومة ، وفي هذا المعنى قضى معاوية لأسامة بن زيد مولي رسول الله بأحقيته في إقطاعه الذي منحه من النبي وذلك حين تعرض له عمرو بن عثمان بن عفان وظن أنه يستطيع الاستيلاء عليه بحكم قرابته من الخليفة ، ومن أقواله لأسامة : « كأنك تنكرني ! » فأجابهُ أسامة ؛ مدلاً بولائه للرسول : « ما يسرني نسبك بولائي » ؛ ولما اشتد الجدل ، انقسم الحاضرون من هاشميين وأمويين إلى فريقين ، فحسم معاوية الخلاف ، وقطع الطريق على فتنة تكاد تعصف بعرشه ، وقال : « لا تعجلوا ، أنا كنت شاهداً إذ أقطعها رسول الله أسامة » ؛ فأقبل الأمويون على معاوية بعد انصراف الهاشميين يلومونه ، فكان جوابه : « أكيس ما يقال في هذا الضدد : » دعوني قوالاً ما ذكرت عيونهم تحت المغافر بصفين ، إلا لبس على عقلي ، وأن الحرب أولها نجوى وأوسطها شكوى وآخرها بلوى »^(٢) ؛ تلك نظرة في استئداء الإقطاع خشية وقوع الفتنة وحدوث الفرقة ، ولما يزال بعض المسلمين إن لم يكن أكثرهم ، موتوراً من الوضع الجديد وطريقة حدوثه . بمعنى آخر جلد عامل سياسي أثر في انتشار الإقطاع .

ويتلخص الوضع الثاني في اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، اتساعاً يمكن أن يوصف بأنه وصل إلى درجة التشيع ، فأتاح هذه السعة للخليفة أن يمنع ويكافئ في غير ضيق ، بل حتمت عليه أن يتوسع في استخدام حقه في إقطاع القضاة ؛ من ذلك ما استلزمته المحافظة على هذا الملك العريض من إقامة المعاقل والحضون التي عرفت في المصطلح « بالمسالح » ولا سيما على حدود الدولة وشحنها بالجند المرباطين والمثاغر ، ليكونوا على أهبة الدفاع ، فثلاً عند بناء أبي جعفر المنصور لمدينة ملطية بأطراف آسيا الصغرى عام

(١) التنبية والإشراف ص ٣٦٠

(٢) مروج الذهب ج ٢ ص ٥٥

١٤٠ هـ (٧٥٧ م) ، أقطع الخلد المزارع حولها ، وكانوا نحواً من أربعة آلاف مقاتل ، وهذا فضلاً عن الرواتب وتزويدهم بالسلاح (١) . كذلك أقطع الفاطميون ، العربان ، فيعين أقطعوا بأطراف الشرقية ، وأطلقوا على إقطاعاتهم « الاعتداد » بل إنهم أوصلوا للأسطول إقطاعات سموها « أبواب الغزاة » .

ثم إن عملية التوسع نفسها وما تخللها من عمليات حربية ، أدت بطبيعة الحال إلى اختلال الأمن وفقدان الظمأنينة ، سواء في حدود الدولة من العدو الحاثم المتربق على الأبواب ، أو داخل حدود الدولة نفسها من الصعاليك وقطاع الطرق ، الذين يهتلون تلك الفرص السوانج ، فيغيرون على الوادعين والهادئين من ذوى اليسار وهم « التثناء » في المصطلح ؛ في غمار هذه الأحداث برزت فكرة جديدة ، جاءت وليدة الوضع الراهن ، وظهرت تلقائياً ، تلك هي فكرة « الإلحاء » ومعناها أن يلجئ ضعيف ضيعته إلى جار قوى ثم يسترجعها منه ثانياً إقطاعاً ، أو يلجئ أهل القرية قريتهم بأراضيها إلى السيد القوى ، قائداً كان أو أميراً ، ثم يستردونها منه إقطاعاً ، فيصبحون مزارعين له ، وفي نظير ذلك يتولى هذا السيد الدفاع عنهم ضد عدوان قطاع الطرق أو غيرهم من الظامعين في أملاكهم وأومن ظلم عمال الخليفة ، الخلاصة : جاء الإلحاء ، وهو إحدى صور الإقطاع ، وسيلة « للتعزيز والحقارة » على قول البلاذري (٢) . وأوضح الأمثلة على ذلك ، ما حدث في عهد الخليفة الوليد ابن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ = ٧٠٥ - ٧١٥ م) ، حين أقطع أخاه مسلمة بن عبد الملك أرض البطائح من أملاك كسرى ، بجوار دجلة ، فألحأ إليه جيرانه ضياعاً كثيرة للتعزيز به ، كذلك ألحأ أهل زنجان ضياعهم للقاسم بن الرشيد عند ولايته لخرجان وطبرستان ، قصد التعزيز به ودفعاً لمكروه الصعاليك وظلم العمال وهكذا (٣) ...

(١) فتوح البلدان ص ١٩١

(٢) فتوح البلدان ص ٣٢٤ - ٣٢٥

(٣) المصدر السابق ٣٠٦ - ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ - ٣٢٥

وثمة عامل ثالث في انتشار الإقطاع الإسلامي ، وهو أن الثراء المفرط الذي صار للخلفاء ، نتيجة الفتح وتكديس الغنائم ، مكن لهم أن يبسطوا أيديهم كل البسط في الهبات الإقطاعية ، على سبيل الجائزة أو المكافأة للأبناء والأقارب والموالى والغلمان والجواري وكذلك القيان والشعراء ، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها إقطاع المنصور لمولاه أبي الحبيب مرزوق ، وإقطاع المقتدر للقهر مائة زبّيدان عدة ضياع^(١) . وهكذا . يضاف إلى هذا ما أدى إليه انغماس بعض أولياء الأمور في الشهوات واللهو ، وكثرة الصلات التي أغدقوها ، من كثرة نفقاتهم وإسرافهم ، مما حدا بهم إلى الطمع في الحصول على إقطاعات لنفسه بشتى الوسائل ؛ وأبرز الدلائل على هذا ما فعله يزيد بن عبد الملك الملقب بالناقص ، حين أمر عمر بن هبيرة ليسير على القطائع فيأخذ « فضولها لأمر المؤمنين »^(٢) ، وما فعله بنو بويه ولا سيما بختيار بن معز الدولة ، إذ نفى كبار رجال الجيش من الديلم طمعاً في إقطاعاتهم^(٣) .

هذا وشخصية ولاية الأمر أنفسهم ، كانت كذلك من أكبر العوامل في انتشار الإقطاع ، وذلك في حالي القوة والضعف ، إذ عمل القوى منح على استئداء الإقطاع لتدعيم سلطانه وتثبيت قواعد ملكه ، كخلفاء الدولة الأموية وخلفاء العصر العباسي العرب وأوائل الفاطميين ؛ على حين اضطّر الضعيف فيهم إلى إشباع رغبات المتسلطين من الأعوان على اختلاف أجناسهم ومناصبهم ، بل لم يستطيعوا أن يعملوا غير هذا ، فحاز أولئك الأعوان الإقطاعات الواسعة ، وتصرفوا هم في المنح الإقطاعية لأنصارهم ، أمثال ابن الفرات وأبي العباس وزيرى المقتدر العباسي إذ حازا الإقطاعات الكبيرة فضلاً عن الرواتب ، وكذلك أوزير مفلح الأسود - وزير المقتدر - ، فقد « عظم أمره حتى أقطع الإقطاعات وملك الضياع الجليلة » على قول ابن

(١) فتوح البلدان ص ٣٥٦ ، تاريخ الوزراء ص ٣١

(٢) فتوح البلدان ص ٣٥٩ - ٣٦٠

(٣) تجارب الأمم ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧ ، تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥

مسكويه^(١) . ويعتبر عهد المقتدر بارزا لأنه عمم إقطاع الولايات لكبار قواده ، نظير قلدريين من المال يدفع لخزانة الخلافة عرف باسم مال المقاطعة أو الجزية على أن يقوموا بجميع نفقات الإدارة المحلية ؛ ومع التسليم بأن إقطاع الولايات حدث في العصر العباسي الأول ، غير أن قوة الخلفاء أمثال المعتصم والواثق ، قد حدثت من نفوذ الأتراك المقاطعين رغم تمكنهم من السلطة ، والمهم فيما عمله المقتدر أنه عمم إقطاع الولايات بعد أن كان قاصراً على نفر محدود من كبار القادة ، وزاد الأمر أن صارت هذه الولايات تؤخذ قسراً وتورث ، ووضح هذا على مقياس أكبر ، في عهد بني بويه ؛ حتى أضحت الخلافة العباسية قرب نهايتها - في كثير من الوجوه - كما كانت أسرة هيو كابي Hugh Capet في بدايتها : أسرة إقطاعية وسط خضم من الولايات الإقطاعية . فلم يعد للخلافة سوى بغداد وبعض ضواحيها ، وبلغ استبداد بني بويه أقصاه حين قصروا مهمة وزير الخليفة على النظر في « إقطاعاته ومقتات داره »^(٢)

ولم يكتف الولاة المقاطعون بحيازة ولاياتهم وتوارثها ، بل أقطعوا فيها بدورهم لشيعةهم وأعوانهم ، ووضح هذا منذ القرن الرابع الهجري ؛ فمثلا أقطع محمد الأخشيد قواد جيشه ورجال حاشيته ومتصرفي الأعمال ، ومن هؤلاء الأمير أبوشجاع فاتك الرومي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ (١٠٠٠ م) إذ كان له إقطاع كبير بالفيوم ، وقد أقام فيه حين « أنف من عظمة خشداشة كافور »^(٣) كذلك اختلفت إقطاعات بني بويه لأتباعهم ، فكانت عبرة إقطاعات أتباع فخر الدولة تراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ألف درهم لوجوه الديلم في منطقة الري وأعمال الجبل ، على حين تراوحت هذه العبرة لجنود الديلم الخوذ ستانية

(١) تجارب الأمم ج ٥ ص ٨٧

(٢) تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥ ، Dutailis : Feudal Monarchy in

France & England. P. 4...; Orton (P.) : Outlines P. 174.

(٣) النجوم الزاهرة : ج ٣ ص ٢٥٥ ، ٣٢٩ - ٣٣٠ ، ج ٤ ص ٤ - ٥

بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف درهم . وهكذا (١) بمعنى آخر : وجدت الإقطاعات الفرعية في الإسلام ، ووجد السيد الأوسط Medius Lord والسيد الأعلى Over Lord والتابع أو المزارع Tenant Vassal وتابع التابع Subtenant أو Subvassal ولهذا نظائره في الغرب الإقطاعي ؛ واستنصر الأتباع بأتباعهم ضد السيد الأعلى ، وساد الولاء من جانب أتباع الأتباع للسيد المباشر ، كما ساد نظيره في الغرب باستثناء ما وقع في إنجلترا الإقطاعية على عهد وليام الفاتح ، إذ اقتضى التنظيم القوي للإقطاع ، أن يكون التابع الفرعى أو المُقْطَع الأدنى في منزلة سيده المباشر (٢) .

* * *

هكذا كان انتشار الإقطاع في الإسلام على اختلاف أنواعه وطرق حياته وتباين حائزيه : من رجال الجيش إلى كبار الأعوان والأقارب إلى المقربين من الموالى والجواري وغيرهم ، حتى كان أواخر القرن الخامس الهجرى والحادى عشر الميلادى ، حين حدث تطور خطير في المنح الإقطاعية إذ صارت حرية عامة ، وغدت الطريق الوحيد للحصول على القوة الحربية الأساسية في الدولة ؛ وربما التمس لهذا التطور الخطير أساس في فجر الإسلام ، في توزيع الغنائم بين الغانمين ولو أن عمر بن الخطاب لم يقطع أرض السواد لتزايد القوة الحربية وخشية النزاع ، ولكن بعد أن استطاب نفوس الغانمين (٣) ؛ ويرى الماوردى أن رجال الجيش « أخص الناس بجواز الإقطاع لأن لهم أرزاقاً مقدرة تصرف لهم مصرف الاستحقاق لأنها تعويض عما أرسدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذب عن الحرم (٤) » .

على أن السبب المباشر في تعميم الإقطاع الحربى ، هو ازدياد ضعف

(١) ذيل تجارب الأمم ص ١٦٤ - ١٧٠ ، تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٥٥

(٢) C. M.H. Vol. III, P. 463 ; Stephenson (C.) : Med. Hist. pp. 238-239

(٣) انظر ماسبق ص ١٢

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٨٦

الخلافة العباسية ، وسوء تصرف بني بويه في الإقطاعات ، وما نجم عن هذا من بوارها ، وضعف القوة الحربية في نفس الوقت ، إذ لم يكن لها من هم سرى الحصول على الإقطاعات ، من ذلك مثلاً طالب الجند زيادة أرزاقهم من معز الدولة البويهى عام ٣٢٠هـ (٩٣٢ م) فأمر بضرب المكوس وإقطاع جميع القرى والضيايع لهم^(١) . لكنهم أهملوا استغلالها فخربت ، وانحط خراجها ، وأساء من هذا أنهم كانوا يتركونها بعد ذلك ، فيعوضهم السلطان البويهى بأحسن منها من حيث يختارون^(٢) ، والنتيجة الطبيعية هي زيادة مساحات الأراضي المهملة وتناقص إنتاجها ؛ وذلك بجانب السوء الذي كان يلحق أهالي الإقطاعات من ظلم وحيف ومصادرات ؛ اشتد الاضطراب وزاد الخلل على عهد بختيار بن معز الدولة ، حين اتفقت كلمة الأتباع من الترك وغلان القصر على ألا يعارض كل منهم صاحبه في « طلب الحظ لنفسه » مما أجبر السلطان على أن يضمن لهم جميع ما التمسوه^(٣) ؛ كما أن العلاء بن الحسن أحد وزراء صمصام الدولة يوم عاد إلى الوزارة عام ٣٨٢هـ (٩٩٢ م) كان قلبه مفعماً بالغَيْظ والحقد بسبب ما لحقه وأهله على يد السلطان ، « فأهلك دولته بأقطاع الإقطاعات وإيجاب الزيادات^(٤)... » وهكذا ، كان تصرف بني بويه في الإقطاعات .

نخرج من هذا الاستقرار الموجز لأحداث الإقطاع الحربي في ذلك العهد؛ بثلاث حقائق كبرى : أولاها : أن سلاطين بني بويه توسعوا فعلاً في الإقطاعات الحربية أكثر من ذي قبل لكنهم لم يعمموه ، إلا أن الحصول عليها من جانب الأتباع العسكريين غدا المطمع الأساسي دون نظر إلى استيفاء ما يقابلها من التزامات ، وثانيها الحقائق أن أولئك السلاطين توسلوا بالمنح

(١) تجارب الأمم ج ٦ ص ٩٧

(٢) تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٤٣٥ .

(٣) تجارب الأمم ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧

(٤) ذيل تجارب الأمم ص ٣٤٧

الاقطاعية لاسترضاء الأنصار خشية خروجهم وفتحهم كهدف أساسى ؛
 وخلاصة الحقيقة الأخيرة ، وهى نتيجة منطقية للحقيقتين السابقتين ، انتشار
 القوضى وانحطاط عمارة الاقطاعات واختلال الميزان المالى بجانب انحطاط
 وفساد القوى الحربية نفسها .

لذلك بات إصلاح الحال مالياً وحربياً الهدف الأول لسلطين السلاجقة
 الذين تولوا الحكم بعد البويهيين ، والواقع أن السلاجقة خبروا الإقطاع
 الحربى وهم فى خدمة بنى بويه^(١) كما خبروا نتائج سياستهم ونواحى النقص
 فى هذا الصدد ، فرأوا أن يعمموا هذا النظام بحيث يحل محل العطاء للجند عامة ؛
 وكان عهد السلطان ملكشاه السلجوقى (٤٦٥ - ٤٨٥ هـ = ١٠٧٢ - ١٠٩٢ م)
 ووزيره نظام الملك ، مفرق الطرق فى تعميم هذا النظام فى دولة إسلامية
 عريضة تمتد من جنوب فارس إلى قلب آسيا الصغرى . يقول أحمد بن على
 المقرئى : « واعلم أنه كانت عادة الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس والقاطميين
 من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أن يجبى أموال الخراج
 ثم تفرق فى الأمراء أو العمال أو الأجناد ، وعلى قدر رتبهم وبحسب مقاديرهم ،
 وكان يقال لذلك فى صدر الإسلام : العطاء ؛ وما زال الأمر على ذلك
 إلى أن كانت دولة العجم ، فغير هذا الرسم ، وفرت الأراضى لإقطاعات
 على الجند ، وأول من عرف أنه فرق الاقطاعات : الملك أبو على الحسن
 ابن على بن العباس « وهو نظام الملك » ، وزير البرشلان (ألب أرسلان) ابن
 داود بن ميكال بن سلجوق ؛ ثم وزر أبو على لابنه ملكشاه ... وذلك أن
 مملكته اتسعت فرأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل ، على قدر
 طاقته لأنه رأى أن فى تسليم الأراضى إلى المقطعين ، فيه عمارتها ، لاعتناء مقطعيها
 بأمرها ، بخلاف ما إذا شمل جميع أعمال المملكة ديوان واحد ، فإن الخرق
 يتسع ويدخل الخلل فى البلاد . فعل نظام الملك ذلك وعمرت البلاد وكثرت

الغلات ، واقتدى بفعله من جاء بعده من الملوك من أعوام بضع وثمانين (وأربعائة) إلى يومنا هذا^(١) (عصر الممالك) .

هذا هو الحد الفاصل في الإقطاع الحربى في الإسلام ، بعد أن أضحي النظام المعمول به . وأهم ما استرعى نظر نظام الملك ، اختلال الحالة المالية والحربية ، ولكي يجعل من الإقطاع الحربى نظاماً يكفل ولاء الجنود وخضوعهم وإخلاصهم للعمل دون إتاحة الفرصة لمقطع « أن يكون قوة مناوئة في إقطاعه » ، كان لابد له من تشريع آخر يقي هذا النظام ليوثى الغرض منه . وجاء هذا التشريع الوقائى فى تدبير حازم قوى ، خلاصته بعثرة الإقطاع الواحد فى أماكن متباعدة حتى لا يقوى المقطع بتركيز إقطاعه فى مكان واحد من تكوين عصبية قوية تهدد كيان الدولة . يقول مؤرخ السلجوقية : « وربما قرر لواحد من الجند ألف دينار فى السنة ، فوجه نصفه على بلد من الروم ، ونصفه على وجه فى أقصى خراسان ، وصاحب القرار راض »^(٢) .

ويتضح من هذا أن الأهداف التى قصد إليها نظام الملك من تعميم الإقطاع الحربى فى الدولة السلجوقية ، تلخص فى ثلاثة : ١ - توفير المال اللازم بتعمير البلاد بها خرابها على يد البويهيين . ٢ - توفير القوى الحربية المنظمة . ٣ - إيجاد شئ من اللامركزية لضبط أمور الدولة المترامية الأطراف مع التمكين للأسرة الحاكمة .

وتشبه هذه الظاهرة ما حدث فى أوروبا المعاصرة يومئذ ، إذ أن الفترة التى عمم فيها هذا النظام فى الإسلام ، تقابل عصر النتح النورمانى لانجلترا عام ١٠٦٦ م ، حيث نظم وليام الفاتح الإقطاع الحربى بها ، ولم يدخله ، نظراً لوجود شبه كبير بين نظم المجتمع الانجلوسكسونى ، والنظم الإقطاعية الفرنسية فى القرن الحادى عشر الميلادى .

(١) خطط ج ١ ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) الأصفهانى (الفتح بن على) : دولة آل سلجوق ص ٥٥ - ٥٦

وقد وفى وليام الفاتح نظامه على النحو الذى وفى به نظام الملك تشريعه لنفس الأهداف ، فبعض إقطاعات أتباعه ، وأخذ عليهم من العهود والمواثيق ما جعل الإقطاع الإنجليزى يختلف عن نظائره فى بقية أوروبا ويقترّب فى كثير من التفاصيل من الإقطاع الحربى الإسلامى مع أن الإقطاع الإنجليزى منقول من نورمانديا الفرنسية^(١) .

على أن الإقطاع الحربى الإسلامى ، لم يصبح عاماً بجميع الدول الإسلامية فى القرن الحادى عشر الميلادى ، فلم تعممه الدولة الفاطمية فى بلادها مع ما هو معروف عنها من كثرة الإقطاعات لجنودها وأمرائها^(٢) ، كما اختلفت طرق الإنفاق على الجنود بالأندلس ، فجرت أولاً على إقطاع الأرض ، ثم تغيرت إلى العطاء والرواتب ثم عادت إلى الإقطاع وهكذا بحسب ما كان يرى ولى الأمر وجاء هذا التطور الأخير على أثر فتح المثلثين لبلاد الأندلس تحت قيادة زعيمهم يوسف بن تاشفين المتوفى سنة ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م)^(٣) وفى مراکش على عهد بنى مريرة المعاصرين للأيوبيين والمماليك ، عرف الإقطاع الحربى كذلك^(٤) .

أما الدول التى قامت فى أحضان السلاجقة وعلى أنقاضهم وهى الدولة الزنكية ثم الأيوبية فالمملوكية ، فانتقل النظام الإقطاعى الحربى إليها كاملاً ، وكان أبو المحاسن دقيقاً فى تعبيره عن هذا المعنى بقوله : « وأنشأ بنو سلجوق بنى أرتق وآق سنقر جد بنى زنكى ، ثم أنشأ بنو زنكى ، أعنى الملك العادل نور الدين محمود الشهيد ، بنى أيوب سلاطين مصر وغيرها ، ثم أنشأ

(١) Dutailly ; pp. 37-51, 61; Steuton; pp. 7-10; Stubbs ; pp. pp.

(٢) خطط ج ١ ص ١٣٨ ، ج ٢ ص ٣٤٠ ، كرد على : الإسلام والحضارة العربية

(٣) المعجب ص ٣٣ - ٤٠ وما بعدها Dozy : Hist. des Mus. p. 322 et spes

(٤) كرد على : الإسلام والحضارة العربية ج ٢ ص ٢٧٣

بنو أيوب المماليك وجولة الترك ... فانظر إلى أمر الدنيا وكيف كل طائفة نعمة طائفة ونشئها إلى يومنا هذا^(١) .

ومما دعم هذا النظام وقواه ، بقاء السلاجقة في حالة حرب طويلة أيامهم ضد البيزنطيين ومنافسهم ثم بروز الخطر الصليبي أواخر القرن الحادى عشر الميلادى ، وظهور الخطر المغولى وامتداده منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادى .

ولأول مرة في تاريخ مصر توزع أراضيها اقطاعات بين السلطان وجنوده ، منذ العهد الأيوبي ، يقول المقرئى ، : « وأما منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا ، فإن أراضى مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده ...^(٢) »

والأمثلة على التوزيع الإقطاعى الحربى كثيرة . منها إقطاع السلطان ملكشاه السلجوقى منطقة الرها للأمير بوزان التركمانى ، وبلغت عيرة إقطاع الأمير أحمد يلل الكردي في المراغة بأذربيجان ٤٠٠,٠٠٠ دينار في السنة^(٣) . ومن كبار أمراء الاقطاع وأعيان دولة ملكشاه : آق سنقر الملقب بقسيم الدولة ، وهو أبو عماد الدين زنكى ، فقد شمل اقطاعه قلعة حلب وأعمالها وحماة ومنبج واللاذقية ولواحقها^(٤) كما أن ابنه زنكى كان أقوى الإقطاعيين في عصره ، إذ شملت دولته الإقطاعية ما بين حلب والموصل^(٥) وصار هو يقطع أتباعه ولا سيما وأن الجهاد ضد الصليبيين كان على أشده في تلك الفترة ، فاحتاج

(١) النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٧٩

(٢) خطط ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠

(٣) الرضتين ص ٢٥ - ٢٦ ، النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٨٤ وهامشة ٣ ج ٥ ص

١٢٤ - ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ٢٠٨

(٤) الروضتين ص ٢٧ النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٢٥ ، ١٤١ ، وغيرها .

(٥) الروضتين ص ٢٦ - ٢٩

إلى تدبير القوة الحربية اللازمة ، واستعان بكل قوة تخدم أهدافه ، فلما وفد عليه نجم الدين أيوب وأسد الدين شيركوه ١١٣٨ م أقطعهما ، فأخذ نجم الدين شهرزور وهي السلمانية الحالية (شمال العراق) وأخذ أسد الدين بالموزر^(١) . وهكذا سار خلفاء زنكي . فأقطع نور الدين رجال جيشه ومن بعده الأيوبيون الذين وزعوا مصر كلها بين السلطان وجنوده .

أبراهيم على طرغامة

(١) شفاء القلوب ورقة ٤ ، ابن شداد ص ٢٦٠ ، التجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٧٧

وغيرها ، الروضتين ص ٩٥ - ٩٦ وغيرها .